والكتب والمنشورات كلها تقرر تلك الوحدة وتجعلها حقيقة فعلاً. إن كثيرون يدعون معرفة بلد ما دون زيارته معتمدين في ذلك على ما وفره الإعلام من معلومات، منا من زار الإسكيمو في الشمال، ورغم ذلك نستطيع أن نتحدث عن بيوتهم وحياتهم وعربات الكلاب التي ينتقلون بواسطتها. إن تلك المعلومات كلها وفرتها الأفلام التليفزيونية والصحف والكتب، وفرها الإعلام الحديث. وكذلك يمكن القول بأن الإعلام الحديث أداة تقريب فعلية بين الشعوب وذلك عندما يتولى الإعلام عملية التفاهم، وتبادل الخبرات والمعلومات وعندما يتولى أحياناً وقف الأزمات وتعطليها، ألم تتوقف حروف على تصريح بثته إذاعة؟ أو على العكس: ألم تنشب معارك بسبب بخبر نشرته صحيفة؟

أما الدور التوجيهي للإعلام الحديث فقد ظهر في خباياً ما أوردناه من صفات الإعلام ككل فالإعلام الحديث أياً كان انتماؤه السياسي يلعب دور التوجيه فمجرد نشر خبر فإنه يستهدف التوجيه بنسبة مرتفعة أو قليلة، إن كل ما يمارسه الإعلام الحديث من أشكال وصور إعلامية له دور توجيهي، مقصوداً كان أم غير مقصود، وفي الحالتين هناك قصد، فلا إعلام بدون قصد.

العوامل المؤثرة في الإعلام[1]:

يتأثر الإعلام بالعديد من العوامل: البشرية، الاقتصادية، السياسية، التقنية والاجتماعية نستعرضها فيما يلي:

أولاً: العوامل البشرية:

ويقصد بذلك العاملين في الإعلام، والمشرفين عليه، والمستفيدين منه، وهؤلاء يتم تقسيمهم إلى نوعين: عناصر بشرية داخلية، وعناصر بشرية خارجية.

أ- العناصر البشرية الداخلية:

ويتمثلون في كل الذين يعملون في مجال الكلمة المطبوعة أو المبثوثة من محررين ومدراء وإدارة وإعلان وتوزيع وغير ذلك، وتلك العناصر الداخلية تؤثر – لا جدال في ذلك – على تطور الإعلام، إذ يتأثر الإعلام سلباً أو إيجاباً باتجاهات هؤلاء العاملين ودوافعهم وقدراتهم وأخلاقهم وبظروف معيشتهم وبخبرتهم، وبدرجة رضاهم عن عملهم... إلخ.

---

(١) د. سامي زبيان – الصحافة اليومية والإعلام – دار المسيرة، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١١٣.

ب- العناصر البشرية الخارجية:

يقصد بذلك الجمهور المستهدف من العمل الإعلامي من قراء ومستمعين ومشاهدين، وكذلك المسئولين الذين يشرفون على ضبط النشر الإعلامي وتنظيمه سواء كان ذلك رسمياً أم نقابياً. فاتساع رقعة القراء والمستمعين ويؤثر إيجابياً في تطور الإعلام والعكس صحيح، فمثلاً: الصحيفة محكومة بقرائها بنسبة ٦٠٪. وأما العناصر البشرية الخارجية الأخرى والمسئولون رسمياً ونقابياً، فتأثيرها فعال أيضاً، فهم رمز لنظام اقتصادي وسياسي معين، وبقدر ما يمارسون من ضغوط أو يوفرون أو يقدمون مساعدة لصحيفة أو محطة تليفزيون مثلاً أو دار نشر، بقدر ما تتطور وتتقدم تلك الوسائل، لذا فالعلاقة إذاً وطيدة بين طبيعة هؤلاء الأشخاص المسئولين وبين الإعلام.

ثانياً: العوامل الاقتصادية:

مثل تكاليف الورق والطباعة، وتكاليف التحرير والإدارة والقسم الفني وتكاليف النقل والتوزيع... إلخ، كلها في مجملها تؤثر تأثيراً مباشراً على التطور في مؤسسة إعلامية معينة. هذه عوامل داخلية من الناحية الاقتصادية في المؤسسة. وهناك عوامل اقتصادية خارجية كذلك تتمثل في الوضع الاقتصادي العام للبلد أكان صناعياً أم زراعياً أم تجارياً أم بترولياً أم سياحياً. إن العوامل الاقتصادية في الحالتين الداخلية والخارجية ذات تأثير فعال ومباشر على صحيفة أو محطة إذاعة أو دار نشر، كما أن ضعف الموارد الاقتصادية لمؤسسة إعلامية يؤثر تأثيراً فعالاً في دورها واتجاهها وفعاليتها إلى حد أن مستوى الصحيفة مثلاً يصبح مرتهناً بمستوى المورد الاقتصادي وبهويته. إن العلاقة بين القدرة الاقتصادية للمؤسسات الإعلامية وبين مستواها الإعلامي علاقة واضحة إذ بقدر ما يتوفر دخل مستقل وقوي، بقدر ما تستطيع المؤسسة الإعلامية التحرك بحرية والتعبير بحرية أكثر، وبقدر ما تكسب جمهور جديد.

وهناك من يرى أن وسائل الإعلام وبالذات الصحافة تؤثر أيضاً في المستوى الاقتصادي للبلد. يقول إدوين أميري في كتابه "إن تقدم الولايات المتحدة الاقتصادي وازدهار صناعاتها يعتمد على إعلانات صحافتها لمطبوعة والمسموعة مما أثر على مستوى معيشة السكان". والخلاصة أنه بدون قدرة اقتصادية لا يوجد إعلام قادر، ولا يوجد إعلام مستقل، ولا يوجد إعلام مستمر أيضاً، وعلى سبيل المثال: كشفت

الحرب اللبنانية مدى تأثير العامل الاقتصادي وفي وسائل الإعلام اللبنانية فكثير من الصحف توقفت أو ضعفت بفعل تلك الحرب التي حرمتها مصادر اقتصادية كثيرة. وكثير من الصحف ازدهرت بالمقابل عندما توفرت لها مصادر اقتصادية كذل، فالعلاقة متبادلة بين رواج وسائل الإعلام واتساعها أي بين الإعلام الحديث وبين المستوى الاقتصادي في المؤسسة الإعلامية من ناحية، والمناخ الاقتصادي العام من ناحية أخرى.

ثالثاً: العوامل السياسية:

هناك علاقة وثيقة بين وسائل الإعلام الحديث وبين العوامل السياسية والمحيط السياسي في بلد من البلدان. ويقصد بالعوامل السياسية أو المحيط السياسي، النظم السياسية السائدة سواءاً كانت دكتاتورية، فردية، أو جماعية، أم ديمقراطية، شعبية أو برلمانية. فالإعلام في ظل النظم الديكتاتورية هو إعلام مقيد مرتبط بالحكم أكان فرداً أم عائلة مالكة. أما الإعلام في ظل النظام الديمقراطي فهو إعلام حر من حيث المبدأ، مستقل نوعاً، أي له حرية التعبير، حرية الممارسة، حرية الوجود، ولكن يتم كل ذلك حسب قوانين تتمركز كلها حول ما يعرف بالمصلحة العامة. وترد هنا ملاحظة أن: الحرية السياسية مرتبطة تماماً مرتبطة تماماً بالقدرة الاقتصادية إذ كي يكون الإعلام مستقلاً، حراً، لابد أن يكون قادراً مادياً وخارج تأثير الأموال الرسمية في الداخل أو في الخارج.

رابعاً: العوالم الفنية أو التقنية:

تصنف العوامل الفنية على الشكل التالي:

- العوامل الفنية أو التقنية الذاتية للإعلام.
- العوامل الفنية في علاقة الإعلام بالآخرين.

بالنسبة للقسم الأول: المقصود به هو ما يشكل قسماً من المهن الإعلامية وخاصة الصحافة من صيغ، صف أحرف متطور، إخراج صفحات، طباعة متطورة... إلخ، وهذا العنصر يتشكل في الإذاعة والتلفزيون في تلك الآلات التي تبث صوتاً أو صورة أو الاثنين معاً. إلى جانب تطوير المهنة الإذاعية تقنياً.

وبالنسبة للعوامل الفنية وعلاقتها بالآخرين نقصد بها النقل والتوزيع، أكان نقل الأخبار سلكياً أو لاسلكياً، أو نقل الصور أو توزيع المطبوعات بالسرعة اللازمة، إذ لا يكفي أن تكون الصحيفة أو الإذاعة جيدة في حد ذاتها بل لابد من تمكينها

من الوصول إلى جمهور واسع، وهذا يقتضي أشكالاً متطورة على صعيد التوزيع الطباعي، وتحسين وتقوية البث الإذاعي والتليفزيوني بحيث تجتاز المسافات.

نظريات الإعلام:

أتاح العلم الحديث للغة ممكنات ووسائل متعددة للتعبير عن دقائق الأحكام الفعلية في صورها النظرية والتطبيقية ولمختلف الحاجات الإنسانية، ونظراً لتعدد خصوصيات تلك الحاجات، وأساليب إشباعها من الوجهة الاتصالية والإعلامية فقد عمد رجال الأعمال إلى إتباع نظريات متعددة في الخطاب الإعلامي وتجسيد المستويات الإعلامية الوظيفية.

يقصد بنظريات الإعلام خلاصة نتائج الباحثين والدارسين للاتصال الإنساني بتطبيقاتها وأثرها بهدف تفسير ظاهرة الاتصال والإعلام ومحاولة التحكم فيها، وفيما يلي سرد لأهم هذه النظريات:

١- نظرية الإعلام في الدولة التسلطية:

لقد دأبت النظرية التسلطية للحفاظ على سلطانها المطلق أن تحيط السلطة نفسها بالعقلاء والحكماء والمثقفين والإعلاميين وغيرهم من نخبة الفكر الن يمكن جذبهم لها ولهم القدرة على إدراك أهداف الدولة في السيطرة والاستقرار وتمنحهم مناصب مرموقة في المجتمع وتغدق عليهم الأموال والمغريات وامتيازات الحياة، ويعملون لديها كمستشارين للقادة الحاكمين، ويحتركون كل الحقائق الفكرية لأنفسهم ويسخرون فلسفاتهم وأفكارهم لخدمة طبقة مسيطرة على جهاز الدول، التي تعطيهم حق مخاطبة الشعب، أي يغدون ألسنة الحاكم في الاتصال بالجماهير عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، التي تسيطر عليها الدولة دون غيرها.

وتعتبر الرقابة من الركائز الهامة في نظرية الإعلام التسلطية ويصبح الإعلام بمختلف وسائله وأشكاله في خدمة الحكم التسلطي وبوقاً له، وتخضع جميع الاعتبارات لذلك وتلغى كل الحريات في سبيل سيطرة الحكم واستقراره وتعطي هذه الفلسفة الفاشية كل المبررات لإهدار حقوق الإنسان.

٢- نظرية الحرية والإعلام الحر:

سميت هذه النظرية بهذا الاسم كونها تؤمن بالفرد أساساً لها، وتعتبر أن الفرد يولد وهو مزود بحقوق طبيعية، وأنها تؤمن وتفترض أن الفرد كائن حي عقلاني وأخلاقي وأن أخلاقياته تحدد له ما يجب المحافظة عليه وفق القانون.